المملكة المغربية

# مشروع نجاعة الأداء

## وزارة الطاقة والمعادن و التنمية المستدامة
## - قطاع الطاقة والمعادن-

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2019

# فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة ..... 3
1. تقديم موجز الاستراتيجية ..... 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 ..... 5
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج ..... 7
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات ..... 8
5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج ..... 11
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات ..... 12
7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية ..... 14
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية ..... 15
الجزء الثاني : تقديم البرامج ..... 18
برنامج 460 : الدعم و القيادة ..... 19
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة ..... 19
2. مسؤول البرنامج ..... 19
3. المتدخلين في القيادة ..... 19
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج ..... 19
برنامج 426 : الجيولوجيا و المعادن ..... 26
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة ..... 26
2. مسؤول البرنامج ..... 28
3. المتدخلين في القيادة ..... 28
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج ..... 28
برنامج 427 : الطاقة ..... 36
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة ..... 36
2. مسؤول البرنامج ..... 39
3. المتدخلين في القيادة ..... 39
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج ..... 39

الجزء الثالث : محددات النفقات..... 47
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 48
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 48
ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 51
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 52

# الجزء الأول

# تقديم الوزارة أو المؤسسة

## 1. تقديم موجز الاستراتيجية

يمكن ايجاز هذه الاستراتيجية في مجالات الطاقة والمعادن والجيولوجيا فيما يلي:

**ففي قطاع الطاقة،** ومن اجل تقليص تبعيته الطاقية للخارج وحصر انبعاثاته من الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري، عمل المغرب على بلورة استراتيجية طاقية جديدة تهدف اساسا الى تامين الامدادات الطاقية وتوفير الطاقة وكذا تعميم الولوج اليها مع التحكم في الطلب والمحافظة على البيئة.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد تم ترجمة هذه الاستراتيجية إلى خارطة طريق متضمنة لبرامج عمل مفصلة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

وتجدر الاشارة ان توجهات هذه الاستراتيجية ترمي بالإضافة الى تنوع وتنافسية الباقة الطاقية الى تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية واستعمال الغاز الطبيعيوكذا الى تقوية الاندماج الجهوي.

**وفي إطار هذه الاستراتيجية،** حدد المغرب اهداف طموحة يمكن اجمالها فيما يلي:

- تعزيز حصة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي لكي تصل الى 42 في المائة من القدرة المنشاة سنة 2020 والى 52 في المائة سنة 2030 ؛

- تقليص الاستهلاك الطاقي بنسبة 5 في المائة سنة 2020 وبنسبة 20 في المائة في افق سنة 2030.

- تعزيز حصة الغاز الطبيعي في المزيج الطاقي لكي تصل الى 20 في المائة سنة 2030.

**أما بالنسبة لقطاع المعادن،** فقد تم اعداد استراتيجية جديدة لتنمية هذا القطاع خارج الفوسفاط وذلك لتعزيز وضعية بلادنا بين الدول ذات التقاليد المعدنية. وترتكز هذه الاستراتيجية على أهداف طموحة في افق سنة 2025 ترمي الى الرفع من رقم معاملات هذا القطاع بثلاثة أضعاف ليصل بذلك الى أكثر من 15 مليار درهم وكذا الى مضاعفة حجم الاستثمارات بأكثر من عشر مرات في مجالي الاستكشاف والبحث المعدنيين ليصل بذلك الى ما يناهز 4 مليارات درهم، كما تهدف هذه الاستراتيجية الى مضاعفة فرص الشغل التي يوفرها هذا القطاع الى أكثر من 30000 منصب شغل مباشر.

و ترتكز المحاور الموجهة لهذه الاستراتيجية على:

- إطلاق برنامج لتأهيل التراث المعدني؛

- اعادة تنشيط إنتاج الخرائط الجيولوجية وتحسين إمكانية الوصول اليها؛

- تحفيز الاستثمار والبحث المعدني؛

- إحداث الية مناسبة لتنشيط الترويج المعدني سواء في الأسواق المحلية او الدولية.

**وفيما يتعلق بمجال الجيولوجيا،** ولضمان توفير بنية تحتية جيولوجية وجيوموضوعاتية ذات جودة، تم اعداد خارطة طريق جيولوجية وطنية للفترة الممتدة ما بين سنتي 2015 و2025 ستمكن المغرب من تحسين جاذبتيه الجيولوجية وتقييم موارده الطبيعية من خلال وضع معلومات دقيقة رهن اشارة الشركات المعدنية والنفطية لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية.

ومن جهة اخرى، سيرافق تنفيذ هذه الاستراتيجية في المجالات السالفة الذكر، تجديد الاطار المؤسساتي و التشريعي و التنظيمي و كذا تحسين أنشطة المراقبة و التتبع و الرصد اضافة الى تطوير النظام المعلوماتي وبناء القدرات.

وتجدر الإشارة إلى أنه باستثناء مجال الجيولوجيا، فان المشاريع الرئيسية لهذه الاستراتيجية خاصة في قطاعي الطاقة والمعادن يتم انجازها من قبل الفاعلين في القطاع العام والخواص.

## 2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

| الفصل | الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2018) | الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019) | % مشروع قانون المالية لسنة 2019/ قانون المالية للسنة 2018 |
|---|---|---|---|
| الموظفون | 135 000 000 | 130 567 000 | -3,28 |
| المعدات والنفقات المختلفة | 238 619 000 | 264 619 000 | 10,9 |
| الاستثمار | 139 586 000 | 123 586 000 | -11,46 |
| **المجموع** | **513 205 000** | **518 772 000** | **1,08** |

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

| الفصل | الميزانية العامة | مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة | | الحسابات المرصدة لأمور خصوصية | | مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | مشروع قانون المالية للسنة 2019 | مشروع قانون المالية للسنة 2019 | تحويلات أو دفوعات | مشروع قانون المالية للسنة 2019 | تحويلات أو دفوعات | |
| الموظفون | 130 567 000 | | | | | |
| المعدات والنفقات المختلفة | 264 619 000 | 5 476 000 | 5 476 000 | | | |
| الاستثمار | 123 586 000 | 1 570 000 | 1 570 000 | | | |
| **المجموع** | **518 772 000** | **7 046 000** | **7 046 000** | **-** | **-** | **518 772 000** |

- **إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**

***المهام الرئيسية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة***

يهدف معهد المعادن بمراكش ومعهد المعادن بتويست إلى تحسين برامج وتقنيات التدريب بشكل مستمر وذلك لتلبية احتياجاتهما بشكل أفضل ولتمكين خريجي هذين المعهدين من اندماج سهل في سوق الشغل مع ضمان التطور في مسارهم المهني وبناء تعاون مثمر مع قطاع المعادن.

***المهام الرئيسية للحساب المرصد لأمور خصوصية: صندوق التنمية الطاقية***

يهدف صندوق التنمية الطاقية إلى تشجيع جميع الفاعلين الاقتصاديين والإجتماعيين في المشاريع التي تساهم في تقوية الإستقلالية الطاقية للمغرب وذلك عبر الإستثمارات الموجهة إلى إنتاج الطاقات

المتجددة وتحسين النجاعة الطاقية وذلك عن طريق المساهمة في رأسمال المؤسسات المعنية ومنح الإعانات لفائدة المشاريع المرتبطة بالطاقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق قد تم تمويله بمبلغ مليار دولار أمريكي مصدرها كالتالي:

- هبة في حدود 800 مليون دولار أمريكي حولت من طرف المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أي ما يعادل 5,807 مليار درهم.
- إعتماد بقيمة 200 مليون دولار أمريكي من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والإجتماعية، كمساهمة في رأسمال شركة الإستثمارات الطاقية.

## 3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

| البرامج | الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2018) | الميزانية العامة ( مشروع قانون المالية للسنة 2019) | | | % مشروع قانون المالية للسنة 2019 / قانون المالية للسنة 2018 |
|---|---|---|---|---|---|
| | | فصل الموظفين | فصل المعدات والنفقات المختلفة | فصل الاستثمار | |
| الدعم و القيادة | 192 284 000 | 130 567 000 | 44 961 000 | 21 450 000 | 2,44 |
| الجيولوجيا و المعادن | 115 146 000 | - | 88 356 000 | 27 636 000 | 0,73 |
| الطاقة | 205 775 000 | - | 131 302 000 | 74 500 000 | 0,01 |
| **المجموع** | **513 205 000** | **130 567 000** | **264 619 000** | **123 586 000** | **1,08** |

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

| البرامج | نفقات الموظفين |
|---|---|
| الدعم و القيادة | - |
| الجيولوجيا و المعادن | - |
| الطاقة | - |

## 4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

# برنامج 460 : الدعم و القيادة

- جدول 4 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

| | الميزانية العامة | | المجموع |
|---|---|---|---|
| | فصل المعدات والنفقات المختلفة | فصل الاستثمار | |
| إدخال المعلوميات | 5 303 000 | - | 5 303 000 |
| مساعدة للأعمال الإجتماعية | 700 000 | - | 700 000 |
| مركز التوثيق | 550 000 | - | 550 000 |
| تحديث الادارة | - | - | - |
| معالجة والمحافظة على الأرشيف | - | - | - |
| دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة | - | - | - |
| تدبير الموارد | 38 408 000 | 13 350 000 | 51 758 000 |
| تحديث الادارة | - | - | - |
| ادخال المعلوميات | - | 8 100 000 | 8 100 000 |

# برنامج 426 : الجيولوجيا و المعادن

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

| | الميزانية العامة | | المجموع |
|---|---|---|---|
| | فصل المعدات والنفقات المختلفة | فصل الاستثمار | |
| الثروة الجيولوجية | 400 000 | - | 400 000 |
| المخطط الوطني الخرائطي الجيولوجي | 2 340 000 | 16 083 000 | 18 423 000 |
| دعم المختبرات | - | 346 000 | 346 000 |
| الإنعاش المعدني و دعم الأنشطة المعدنية و النفطية | 1 250 000 | 1 000 000 | 2 250 000 |
| المراقبة التقنية و سلامة المنشآت المعدنية | 260 000 | - | 260 000 |
| دعم مؤسسات التكوين | 84 106 000 | 7 207 000 | 91 313 000 |
| برنامج تنمية إقليم جرادة | - | 3 000 000 | 3 000 000 |

- جدول 6: ملخص اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتوقعة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

| | مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة | | المجموع |
|---|---|---|---|
| | فصل المعدات والنفقات المختلفة | فصل الاستثمار | |
| الداخليات المدرسية | 2 512 191 | - | 2 512 191 |
| دعم المهام | 1 521 809 | - | 1 521 809 |
| دعم المهام | 1 442 000 | 190 000 | 1 632 000 |
| دعم المهام | - | 1 380 000 | 1 380 000 |

# برنامج 427 : الطاقة

- جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

| | الميزانية العامة | | المجموع |
|---|---|---|---|
| | فصل المعدات والنفقات المختلفة | فصل الاستثمار | |
| مراقبة المخزون الإحتياطي للمواد النفطية | 1 612 000 | - | 1 612 000 |
| دعم الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية | 39 530 000 | 25 000 000 | 64 530 000 |
| المراقبة التقنية و سلامة المنشآت الطاقية | 330 000 | - | 330 000 |
| دعم المختبرات | 1 355 000 | 2 500 000 | 3 855 000 |
| تدبير سوق المواد النفطية و المحروقات | - | - | - |
| دعم قطاع الكهرباء | 88 475 000 | 47 000 000 | 135 475 000 |

## 5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 8: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

| الجهات | الميزانية العامة | | المجموع |
|---|---|---|---|
| | فصل المعدات والنفقات المختلفة | فصل الاستثمار | |
| المصالح المشتركة | 54 838 000 | 40 379 000 | 95 217 000 |
| جهة الشرق | 2 726 000 | 3 190 000 | 5 916 000 |
| جهة الرباط ـ سلا ـ القنيطرة | 204 305 000 | 77 637 000 | 281 942 000 |
| جهة مراكش ـ آسفي | 2 750 000 | 1 380 000 | 4 130 000 |
| جهة درعة ـ تافيلالت | - | 1 000 000 | 1 000 000 |
| **المجموع** | **264 619 000** | **123 586 000** | **388 205 000** |

## 6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 9: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات ( 2021, 2020, 2019 ) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

| | قانون المالية للسنة 2018 | الإسقاطات الأولية 2019 | مشروع قانون المالية للسنة 2019 | الإسقاطات 2020 | الإسقاطات 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| نفقات الموظفين | 135 000 000 | - | 130 567 000 | 150 727 202 | 160 820 626 |
| نفقات المعدات والنفقات المختلفة | 238 619 000 | - | 264 619 000 | 264 619 000 | 264 619 000 |
| نفقات الاستثمار | 139 586 000 | - | 123 586 000 | 123 586 000 | 123 586 000 |
| **المجموع** | **513 205 000** | **-** | **518 772 000** | **538 932 202** | **549 025 626** |

- جدول 10 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات ( 2021, 2020,2019 ) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

| | قانون المالية للسنة 2018 | الإسقاطات الأولية 2019 | مشروع قانون المالية للسنة 2019 | الإسقاطات 2020 | الإسقاطات 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة | 7 046 000 | - | 7 046 000 | 7 046 000 | 7 046 000 |
| الحسابات المرصدة لأمور خصوصية | - | - | - | 38 000 000 | 38 000 000 |
| الفئات الأخرى للحسابات الخصوصية | - | - | - | - | - |

- جدول 11 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات ( 2021, 2020,2019 ) حسب البرامج

| | قانون المالية للسنة 2018 | الإسقاطات الأولية 2019 | مشروع قانون المالية للسنة 2019 | الإسقاطات 2020 | الإسقاطات 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الجيولوجيا و المعادن** | | | | | |
| الميزانية العامة | 115 146 000 | - | 115 992 000 | 115 992 000 | 115 992 000 |
| مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة | 7 046 000 | - | 7 046 000 | 7 046 000 | 7 046 000 |
| الحسابات المرصدة لأمور خصوصية | - | - | - | - | - |
| **الطاقة** | | | | | |
| الميزانية العامة | 205 775 000 | - | 205 802 000 | 205 802 000 | 205 802 000 |
| مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة | - | - | - | - | - |
| الحسابات المرصدة لأمور خصوصية | - | - | - | 38 000 000 | 38 000 000 |
| **الدعم و القيادة** | | | | | |
| الميزانية العامة | 192 284 000 | - | 196 978 000 | 217 138 202 | 227 231 626 |
| مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة | - | - | - | - | - |
| الحسابات المرصدة لأمور خصوصية | - | - | - | - | - |

## 7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

- جدول 12 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات ( 2021, 2020,2019 ) للمؤسسات العمومية

| | قانون المالية لسنة 2018 | الإسقاطات الأولية 2019 | مشروع قانون المالية للسنة 2019 | الإسقاطات 2020 | الإسقاطات 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الوكالة المغربية للتجاعة الطاقية** | | | | | |
| المداخيل الإجمالية | 63 000 000 | | 63 000 000 | 152 350 000 | 161 000 000 |
| نفقات التسيير أو الاستغلال | | | | | |
| • نفقات الموظفين | 32 000 000 | | 32 000 000 | 33 600 000 | 33 600 000 |
| • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى | 6 000 000 | | 6 000 000 | 6 000 000 | 6 000 000 |
| نفقات الاستثمار أو التجهيز | 25 000 000 | | 25 000 000 | 25 000 000 | 25 000 000 |
| **المركز الوطني للطاقة و العلوم و التقنيات النووية** | | | | | |
| المداخيل الإجمالية | 150 454 772 | 1 700 000 | 134 675 000 | 164 189 984 | 161 666 849 |
| نفقات التسيير أو الاستغلال | | | | | |
| • نفقات الموظفين | 65 174 697 | 68 000 000 | 65 175 697 | 65 175 697 | 65 175 697 |
| • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى | 48 012 563 | 18 000 000 | 22 499 303 | 68 012 563 | 68 012 563 |
| نفقات الاستثمار أو التجهيز | 37 267 512 | | 47 000 000 | 47 000 000 | 47 000 000 |
| **المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط** | | | | | |
| المداخيل الإجمالية | 107 613 650 | 106 700 000 | 84 267 000 | 101 500 000 | 102 000 000 |
| نفقات التسيير أو الاستغلال | | | | | |
| • نفقات الموظفين | 52 960 993 | 55 000 000 | 52 000 000 | 52 000 000 | 52 000 000 |
| • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى | 42 844 328 | 42 000 000 | 26 630 000 | 41 000 000 | 41 000 000 |
| نفقات الاستثمار أو التجهيز | 5 637 000 | 9 700 000 | 5 637 000 | 5 637 000 | 5 637 000 |

## ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

| البرامج | الأهداف | المؤشرات | المؤشرات الفرعية |
|---|---|---|---|
| 460 : **الدعم و القيادة**<br>مسؤول البرنامج : السيد مدير الموارد والشؤون العامة والنظم المعلوماتية | هدف 1.460 : تحسين وتعزيز الكفاءات | مؤشر 1.1.460 : نسبة الموظفات في مناصب المسؤولية | |
| | | مؤشر 2.1.460 : نسبة التغطية المتعلقة بالتكوين حسب الجنس | مؤشر 1.2.1.460 : معدل أيام تكوين الرجال في السنة |
| | | | مؤشر 2.2.1.460 : معدل أيام تكوين النساء في السنة |
| | هدف 2.460 : تحسين تدبير التجهيزات المكتبية | مؤشر 1.2.460 : نسبة الكفاءة المكتبية | |
| | هدف 3.460 : تحديث النظام المعلوماتي لقطاع الطاقة و المعادن | مؤشر 1.3.460 : معدل رقمنة الاجراءات العملياتية المهنية و الداعمة | |
| | | مؤشر 2.3.460 : معدل توفر النظام المعلوماتي لقطاع الطاقة و المعادن | |
| | هدف 4.460 : استعمال تكنولوجيات النجاعة الطاقية للإستعمال المعقلن للطاقة | مؤشر 1.4.460 : عدد التجهيزات المركبة | مؤشر 1.1.4.460 : عدد المصابيح ذات الإستهلاك المنخفض |
| | | | مؤشر 2.1.4.460 : عدد أجهزة التكييف المغيرة بأجهزة ناجعة طاقيا |
| | | | مؤشر 3.1.4.460 : عدد سخانات الماء الشمسية المركبة |
| | | | مؤشر 4.1.4.460 : عدد أنظمة اليقظة المركبة |
| 426 : **الجيولوجيا و المعادن** | هدف 1.426 : تزويد التراب الوطني بالبنية التحتية الجيوعلمية | مؤشر 1.1.426 : نسبة التغطية الوطنية من الخرائط الجيومعلوماتية | مؤشر 1.1.1.426 : نسبة الخرائط الجيولوجية المنجزة |
| | | | مؤشر 2.1.1.426 : نسبة الخرائط الجيوفيزيائية المنجزة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| مسؤول البرنامج :<br>مدير المعادن والهيدركاربورات. | | | مؤشر 3.1.1.426 : نسبة الخرائط الجيوكيميائية المنجزة |
| | | | مؤشر 4.1.1.426 : نسبة الخرائط الجيولوجية المرقمنة |
| | | مؤشر 2.1.426 : نسبة استغلال الخرائط الجيوعلمية | |
| | هدف 2.426 : إعطاء دينامية جديدة للقطاع المعدني الوطني | مؤشر 1.2.426 : نسبة الرخص المعدنية غير النشيطة المحررة | |
| | | مؤشر 2.2.426 : عدد الرخص المعدنية الممنوحة في إطار المنافسة بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج | |
| | | مؤشر 3.2.426 : عدد المساطر التي تم الرفع المادي عنها | |
| | هدف 3.426 : تكييف مجالات التكوين التي تقدمها المؤسسات التابعة للوزارة مع احتياجات سوق الشغل، لا سيما في مجال المعادن والجيولوجيا والطاقة | مؤشر 1.3.426 : معدل إدماج الخريجين | |
| | هدف 4.426 : تعزيز قدرات قطاع الطاقة والمعادن فيما يتعلق بمراقبة السلامة وتوقع المخاطر في المنشآت المعدنية | مؤشر 1.4.426 : نسبة رفع الزيارات المنجزة لمراقبة السلامة والوقاية من المخاطر بالمنشآت المعدنية والشبه المعدنية | |
| | | مؤشر 2.4.426 : نسبة الرفع من عدد عمليات تحليل العينات الجيولوجية | |
| 427 :<br>**الطاقة**<br><br>مسؤول البرنامج : | هدف 1.427 : تقليص التبعية الطاقية الوطنية | مؤشر 1.1.427 : نسبة إنجاز القدرات الكهربائية المنشأة طبقا للاستراتيجية الطاقية | |
| | هدف 2.427 : تأمين الإمدادات الطاقية وتوفير الطاقة | مؤشر 1.2.427 : الهامش الاحتياطي من الطاقة الكهربائية | |
| | | مؤشر 2.2.427 : مدة انقطاع الكهرباء المكافئة | |
| | هدف 3.427 : تعميم الولوج إلى الطاقة | مؤشر 1.3.427 : نسبة الكهربة القروية | |
| | هدف 4.427 : مثالية الدولة في مجال النجاعة الطاقية بالإدارات العمومية | مؤشر 1.4.427 : سبة الاقتصاد في الطاقة مقارنة مع سيناريو العمل كالمعتاد | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| مدير الكهرباء | **هدف 5.427 :** تعزيز قدرات قطاع الطاقة والمعادن فيما يتعلق بمراقبة أمن المنشآت الطاقية والوقاية من المخاطر | **مؤشر 1.5.427** : نسبة الرفع من عدد العينات المأخوذة من المواد البترولية من أجل مراقبة جودتها | |
| | | **مؤشر 2.5.427** : تخفيض مدة تسليم نتائج تحاليل المواد البترولية المنجزة من طرف قطاع الطاقة والمعادن لفائدة زبناء مختبرات التحاليل | |

# الجزء الثاني

# تقديم البرامج

# برنامج 460 : الدعم و القيادة

## 1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف هذا البرنامج إلى تقوية مبدأ القيادة في مختلف المشاريع التي ينجزها قطاع الطاقة والمعادن وذلك من أجل نجاعة قوية، بهدف تثمين الموارد البشرية والمادية والمالية من جهة وتعزيز آليات التدبير المؤسساتي للإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة من جهة أخرى.

ويشتمل هذا البرنامج على عمليات التحفيز والدعم الضروريتين من أجل تنفيذ البرامج العملية في أحسن الظروف. وهو يتمحور حول تدبير الموارد البشرية والتدبير المالي والمحاسباتي.

بالنسبة للمهام الرئيسية المتعلقة بهذا البرنامج فهي كالتالي:

تحسين إدارة الموارد البشرية والمادية من خلال:

- تعزيز المهارات المهنية واستشراف المهن الجديدة الصاعدة؛
- مواكبة مسؤولي المرافق اللاممركزة في تطوير قدراتهم التدبيرية ومؤهلاتهم ومردوديتهم في إطار الأهداف المهنية المسطرة؛
- إعداد برامج التكوين والتدبيرالتوقعي للوظائف والكفاءات، وتدبير المسار المهني؛
- تعزيز الوسائل المادية والخدمات اللوجستيكية؛

أما فيما يخص النظم المعلوماتية، فالبرنامج يهدف الى ضمان:

- تطوير البنية التحتية المعلوماتية؛
- وضع هندسة وآليات تسمح بتطوير أمن الشبكة وقاعدة المعطيات للقطاع؛
- التغطية الوظيفية وذلك بتطوير أنظمة التدبير؛
- مواكبة تفعيل المخطط العملي لتقوية قدرات القطاع فيما يتعلق بقيادة المشاريع.

## 2. مسؤول البرنامج

السيد مدير الموارد والشؤون العامة والنظم المعلوماتية

## 3. المتدخلين في القيادة

المديريات المركزية والجهوية للقطاع وقسم التنسيق والشؤون القانونية التابع للكتابة العامة.

## 4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

### الهدف 1.460: تحسين وتعزيز الكفاءات

## المؤشر 1.1.460 : نسبة الموظفات في مناصب المسؤولية

| الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % | 27 | 28 | 30 | 30 | 40 | 40 | 2021 |

- **توضيحات منهجية**

**تعريف:** هذا المؤشر يحدد نسبة الموظفين والموظفات الذين يشغلون مناصب المسؤولية بقطاع الطاقة والمعادن.

**طريقة الحساب:**

% الموظفين في مناصب المسؤولية = عدد الموظفين في مناصب المسؤولية / إجمالي عدد الموظفين والموظفات في مناصب المسؤولية

% الموظفات في مناصب المسؤولية = عدد الموظفات في مناصب المسؤولية / إجمالي عدد الموظفين والموظفات في مناصب المسؤولية

- **مصادر المعطيات**
- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

## المؤشر 2.1.460 : نسبة التغطية المتعلقة بالتكوين حسب الجنس

| | | الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر نسبة التغطية المتعلقة بالتكوين حسب الجنس | | % | - | - | - | - | - | - | |
| مؤشرات الأهداف والنتائج | معدل أيام تكوين الرجال في السنة | % | 0,70 | 1 | 1,20 | 1,30 | 1,50 | **1,50** | **2021** |
| | معدل أيام تكوين النساء في السنة | % | 0,50 | 1 | 1,20 | 1,30 | 1,50 | **1,50** | **2021** |

- **توضيحات منهجية**

هذا المؤشر يحدد معدل أيام التكوين في السنة بالنسبة للموظفين.

- **مصادر المعطيات**

قسم الموارد البشرية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

المؤشر لا يوفر معلومات عن نسبة إنجاز التكوينات.

- **تعليق**

## الهدف 2.460: تحسين تدبير التجهيزات المكتبية

### المؤشر 1.2.460 : نسبة الكفاءة المكتبية

| الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| درهم/مكتب | 6 200 | 6 000 | 5 500 | 5 000 | 4 500 | 4 500 | 2025 |

- **توضيحات منهجية**

**تعريف:** هذا المؤشر يسمح بتقييم متوسط التكلفة السنوية للوحدات المكتبية نسبة الى مجمل الأجهزة بالقطاع

**طريقة الحساب:**

**البسط:** مجموع النفقات المكتبية مع دمج مشتريات الحواسيب والطابعات والمواد الاستهلاكية، وتكاليف صيانة الأجهزة المعلوماتية.

**المقام:** عدد الوحدات المكتبية

- **مصادر المعطيات**

قسم النظم المعلوماتية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

المؤشر لا يخبر عن الفرق بين عدد الوحدات المكتبية وعدد الموظفين.

المؤشر لا يكون منطقيا الا إذا كانت مشتريات الوحدات المكتبية موزعة بانتظام على السنوات، هذا المؤشر يعتمد بقوة على مناولة الطباعة المكثفة (تقارير الانشطة، وثائق البرلمان الخ).

- **تعليق**

القيمة المستهدفة يجب وبشكل كبير ان تنخفض عن طريق تبني سياسة الحواسيب الخفيفة واعتماد الحوسبة السحابية.

## الهدف 3.460: تحديث النظام المعلوماتي لقطاع الطاقة و المعادن

### المؤشر 1.3.460 : معدل رقمنة الاجراءات العملياتية المهنية و الداعمة

| الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % | 40 | 50 | 70 | 80 | 90 | 90 | 2021 |

- **توضيحات منهجية**

هذا المؤشر يمكن المسؤول عن النظم المعلوماتية من:

•إعطاء الأولوية واستباق تطور الاحتياجات من الموارد المعلوماتية

•توقع وتخطيط التصاعد السريع للتغطية الوظيفية للإجراءات العملياتية المهنية والداعمة لقطاع الطاقة والمعادن

• ضمان خدمة ذات جودة.

**مجال القياس:**

هذا المؤشر يقيم مستوى نضج تكنولوجيا المعلومات بالنسبة لتطوير التطبيقات المعلوماتية، الخدمات الإلكترونية والتبادل الالكتروني مع المؤسسات العاملة في قطاع الطاقة والمعادن؛

**الحساب**

معدل رقمنة الإجراءات العملياتية المهنية والداعمة يحسب على أساس الإجراءات العملياتية المرقمنة بالنسبة الى كافة
الإجراءات العملياتية بالقطاع التي يجب رقمنتها

- **مصادر المعطيات**

قسم النظم المعلوماتية والوثائق التي يتم إعدادها في إطار مشروع تحسين تسيير وزارة الطاقة والمعادن وذلك عن طريق تسيير الإجراءات العملياتية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

## المؤشر 2.3.460 : معدل توفر النظام المعلوماتي لقطاع الطاقة و المعادن

| الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % | 98 | 99 | 99 | 99,50 | 99,90 | 99,90 | 2021 |

- **توضيحات منهجية**

هذا المؤشر يمكن المسؤول عن النظم المعلوماتية من

- استباق تطور الاحتياجات من الموارد المعلوماتية اللازمة (الأجهزة والبرامج)؛
- توقع وتخطيط تطور البنية التحتية القائمة،
- ضمان خدمة ذات جودة.

**مجال القياس:**

يعمل هذا المؤشر على تقييم توفر الخدمات المقدمة من طرف النظام المعلوماتي بالوزارة، يتعلق الامر بأربعة أنواع من الخدمات (البنية التحتية، التطبيقات المعلوماتية المهنية والداعمة، الرسائل الالكترونية، وشبكة الإنترنت).

**توضيحات منهجية:**

يتم احتساب معدل توفر النظام المعلوماتي على أساس معدلات توفر كل نوع من الخدمة.

- **مصادر المعطيات**

المعلومات التي تم جمعها وتحليلها من صحف احداث الخوادم وأدوات مراقبة منصة النظام المعلوماتي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

## الهدف 4.460: استعمال تكنولوجيات النجاعة الطاقية للإستعمال المعقلن للطاقة

### المؤشر 1.4.460 : عدد التجهيزات المركبة

| | | الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر عدد التجهيزات المركبة | | عدد | - | - | - | - | - | - | |
| المؤشرات الفرعية | عدد المصابيح ذات الإستهلاك المنخفض | عدد | - | - | 3 000 | 1 000 | 1 000 | **5 000** | **2025** |
| | عدد أجهزة التكييف المغيرة بأجهزة ناجعة طاقيا | عدد | - | - | 18 | 15 | 15 | **48** | **2025** |
| | عدد سخانات الماء الشمسية المركبة | عدد | - | - | 1 | 12 | 12 | **25** | **2025** |
| | عدد أنظمة اليقظة المركبة | عدد | - | - | - | 20 | - | **20** | **2020** |

- **توضيحات منهجية**

عدد الأجهزة المركبة الناجعة طاقيا

- **مصادر المعطيات**

- وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة ;

- نتائج الافتحاص الطاقي لبنايات الوزارة الذي سيتم إنجازه في اطار برنامج النجاعة الطاقية في البنايات بتمويل من التعاون الألماني KfW

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

•تخصيص الميزانية الضرورية لتنفيذ برنامج النجاعة الطاقية في البنايات بتمويل من التعاون الألماني KfW.

• اعتماد المعايير المغربية للاداء الطاقي للاجهزة.
• وضع إجراءات تحفيزية من أجل تقوية النجاعة الطاقية.

- **تعليق**

توجد في طور الإنجاز دراسة بدعم من التعاون الألماني (GIZ) لتقييم الوضعية الطاقية ببنايات الوزارة حيث ستمكن من تقييم مكمن الاقتصاد في الطاقة وكذا اقتراح برنامج عمل والإجراءات المصاحبة لتعميم النجاعة الطاقية ببنايات الوزارة.
وفي هذا الاطار ، قطاع الطاقة والمعادن سيقوم بعدد من الافتحاصات الطاقية على مستوى بنايات الوزارة مع اعداد حملات تحسيسية في مجال النجاعة الطاقية

# برنامج 426 : الجيولوجيا و المعادن

## 1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

**أ -الجيولوجيا:**

إن توفر بنية تحتية جيولوجية ذات جودة يعتبر أساسا لا غنى عنه لكل بلد قصد تحسين جاذبيته الجيولوجية والمعدنية من خلال تسليط الضوء على الموارد الطبيعية وتمكين المستثمرين، بما في ذلك شركات التعدين والنفط الوطنية والأجنبية من التوفر على كافة المعلومات الجيولوجية الضرورية.

تلك البنية التحتية المكونة من مختلف الخرائط الجيولوجية والجيوموضوعاتية ونتائج الأبحاث والدراسات المنجزة وكل البيانات المتجمعة في قواعد المعطيات والتي تشكل أولوية خاصة وأساسا لا محيد عنه في كل المجالات التطبيقية المختلفة والمتنوعة:

- ففي مجال البحث والتنقيب عن الموارد الأولية والتي لا تخفى أهميتها الاقتصادية، فإنها توفر المعلومات وكذا الأدوات اللازمة قصد البحث والتقييم والاستغلال المعقلن للموارد والثروات الطبيعية المعدنية الوطنية. وقد ازدادت هذه الأهمية مع تزايد الطلب على المواد الأولية خاصة منها الفلزات الأساسية والمعادن الاستراتيجية، كالكوبالت والأتربة النادرة والتي تشهد وتيرة طلب متزايدة عليها في الصناعة المرتبطة بالطاقات المتجددة وتخزين الطاقة. وبلدنا مدعو لتطوير هذا النوع من الصناعات لمواكبة سياسته في مجال الانتقال الطاقي.
- المعلومات الجيولوجية ضرورية أيضا بغية تطوير مختلف البنى التحتية، وذلك من خلال إنجاز الدراسات الجيوتقنية سواء المسبقة أو المواكبة لهذه الأوراش والطرقية والسككية وكذا السدود والقناطر والأنفاق بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات في مجال الماء؛
- أما في مجال الوقاية من المخاطر الطبيعية وحماية الساكنة والمنشآت من الكوارث الطبيعية كالزلازل وانهيارات التربة، فإن المعلومات الجيولوجية تعتبر ذات أهمية بالغة وذلك من خلال تحديد وترسيم لمناطق الخطرة وغير الثابتة.

إن تكثيف الجهود الرامية إلى الحصول على معطيات ومعلومات غنية، محينة ومتجانسة حول المؤهلات الجيولوجية من شانها أن تعزز الجاذبية الجيولوجية والمعدنية لبلادنا.

ووعيا منها بالدور الريادي للأنشطة الجيولوجية في مجال تطوير البنى التحتية والتنمية المستدامة والوقاية من المخاطر الطبيعية، فإن وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة قد عمدت إلى إعادة إدراج النشاط الجيولوجي من خلال مديرية مركزية في إطار هيكلتها الجديدة في غشت 2014.

ولتدارك التأخر المسجل على مستوى التغطية الجيولوجية، واستجابة للمتطلبات الاقتصادية المرتبطة بها وخاصة الاستثمارات في القطاع المعدني، عملت الوزارة على بلورة وتفعيل خارطة الطريق الوطنية لتنمية البنية التحتية الجيولوجية والجيوموضوعاتية 2015-2025.

إن وضع خارطة الطريق هذه قد تم بعد تشخيص دقيق لحالة البنى التحتية. كما تتوفر على برنامج عمل واقعي وفعال وكذا أهداف استراتيجية عملية ومحددة تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الأساسية لمختلف الأوراش المهيكلة المفتوحة وذلك قصد مواكبة التطور المعدني والزخم الذي مجال التنقيب عن الطاقات الأحفورية على امتداد أحواضنا الرسوبية.

**ب المعادن :**

تبقى السمة الغالبة على القطاع المعدني بالمغرب هي الصناعة الفوسفاطية (أكثر من 90% من الانتاج المعدني الوطني). ماعدا الفوسفاط، يبقى أداء القطاع جد محدود. لذلك فقد تم وضع استراتيجية لتنمية هذا القطاع. وترمي

هذه الاستراتيجية إلى تنفيذ العديد من الركائز المهيكلة، تهم جميع أطوار الصناعة المعدنية وبالأساس مراحل الاستكشاف والبحث المعدني والاستغلال والتقييم ومعالجة الخامات المعدنية.

وتروم الاستراتيجية لتنمية القطاع المعدني الوطني خارج الفوسفاط، والتي تمت بلورتها في إطار منهجية تشاركية مع المهنيين، تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية في أفق سنة 2025 وهي:

- تنمية الاستثمارات في مجال التنقيب والبحث المعدني لتبلغ 4 مليارات درهم؛
- مضاعفة رقم معاملات القطاع بثلاث مرات ليناهز 15 مليار درهم؛
- إحداث 30.000 منصب شغل مباشر أي ما يعادل ضعف المناصب الحالية.

ويستند تنفيذ هذه الاستراتيجية على الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في تطوير المشاريع المعدنية وتعزيز دور الدولة في تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم للنشاط المنجمي، وإنجاز البنية التحتية الجيولوجية والترويج للمؤهلات المعدنية والفرص الاستثمار التي يتيحها القطاع المعدني وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

ولبلوغ هذه الأهداف، فقد تم إطلاق عدة مشاريع مهيكلة والتي تهم بالأساس:

- تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي المؤطر للنشاط المنجمي؛
- تسريع وثيرة إنجاز البنية التحتية الجيولوجية وجعلها رهن إشارة المستثمرين؛
- تأهيل التراث المعدني الوطني؛
- تحسين أدوات إدارة وتدبير التراث المعدني الوطني؛
- تكثيف المتابعة والمراقبة الإدارية للمشاريع المعدنية؛
- إعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي؛
- ملائمة التكوين بالمدارس ومعاهد التكوين لتنمية الكفاءات في مجالي المعادن والجيولوجيا؛
- تعزيز الترويج المعدني؛
- تشجيع الاستثمار من خلال تحفيزات ضريبية.

بعد خمس سنوات من الشروع في تنزيل هذه الاستراتيجية، بدا من الضروري القيام بتقييم ما تم إنجازه في إطار هذه الاستراتيجية وتثمين الإنجازات وتقويم الصعوبات والمعيقات التي ظهرت أثناء تنزيل الاوراش المهيكلة. وفي هذا الصدد، ومن أجل تنشيط وإعطاء دفعة جديدة للقطاع المعدني، عملت وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة على إطلاق المخطط المعدني المغربي. ويهدف هذا المخطط، الذي يروم تحقيق الالتقائية بين مختلف المتدخلين، إلى جعل القطاع المعدني "قطاعا نموذجيا بحلول عام 2030 يعمل على تحقيق تنمية مستدامة مجالية مشتركة ومندمجة.

يستند المخطط المعدني المغربي على أربع ركائز وهي:

- الحكامة الجيدة،
- التنمية الاقتصادية المستدامة،
- التنمية المحلية، المحافظة على البيئة.

وتشمل المحاور التي تم تحديدها لتنفيذ هذا المخطط ما يلي:

- الإطار التشريعي والتنظيمي؛
- التراث المعدني والمساطير؛
- الاستثمار؛
- المعلومات الجيوعلمية؛
- المشاريع الاستراتيجية؛
- البحث والتنمية؛
- التكوين.

ومن أجل القيام بتدعيم المراقبة التقنية وسلامة التجهيزات والمنشئات المنجمية، فلابد من:

- تطوير وتعزيز تفتيش الشغل في المناجم،
- تتبع ومراقبة أنشطة المقاولات المنجمية.

## 2. مسؤول البرنامج

مدير المعادن والهيدركاربورات.

## 3. المتدخلين في القيادة

مديرية المعادن والهيدروكاربورات، مديرية الجيولوجيا والمديريات الجهوية والإقليمية لقطاع الطاقة والمعادن.

## 4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

### الهدف 1.426: تزويد التراب الوطني بالبنية التحتية الجيوعلمية

### المؤشر 1.1.426 : نسبة التغطية الوطنية من الخرائط الجيومعلوماتية

| | | الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر نسبة التغطية الوطنية من الخرائط الجيومعلوماتية | | % | - | - | - | - | - | - | |
| المؤشرات الفرعية | نسبة الخرائط الجيولوجية المنجزة | % | 38,40 | 38,40 | 41,30 | 44,95 | 44,95 | **51** | **2025** |
| | نسبة الخرائط الجيوفيزيائية المنجزة | % | 47,67 | 47,67 | 47,67 | 47,67 | 47,67 | **49** | **2025** |
| | نسبة الخرائط الجيوكيميائية المنجزة | % | 8 | 10,80 | 11,60 | 11,60 | 11,60 | **25** | **2025** |
| | نسبة الخرائط الجيولوجية المرقمنة | % | 65,67 | 88,20 | 100 | 100 | 100 | **100** | **2025** |

- **توضيحات منهجية**

يحتسب المؤشر على أساس قسمة عدد الخرائط المنجزة على العدد الإجمالي للخرائط الطوبوغرافية من مقياس 1/100000 و1/50000 المغطية لتراب المملكة.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الجيولوجية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

لقد اختير هذا المؤشر بهدف ضمان تتبع تطور نسبة التغطية الوطنية حتى عام 2025، الشيء الذي سينعكس على تنمية البحث المعدني والبحث عن الموارد الطاقية الأحفورية ومجالات أخرى كالبحث عن الموارد المائية والصخور الصناعية ومجال إعداد التراب الوطني وبناء الطرق والقناطر والمنصات الصناعية.

## المؤشر 2.1.426 : نسبة استغلال الخرائط الجيوعلمية

| الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % | 22 | 50 | 100 | 100 | 100 | 100 | 2025 |

- **توضيحات منهجية**

يحتسب هذا المؤشر على أساس عدد الخرائط المستغلة مقسوم على عدد الخرائط المنجزة.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الجيولوجية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إن أهم الإكراهات تتمثل بالخصوص في غياب الترويج الفعال للمنتوجات الجيوعلمية لدى المستعملين.

- **تعليق**

لقد اختير هذا المؤشر بهدف قياس حجم استعمال الخرائط الجيولوجية والجيوموضوعاتية ونتائج الأبحاث والدراسات المنجزة وكل البيانات المتجمعة في قواعد المعطيات لمديرية الجيولوجيا من طرف مختلف المهتمين والباحثين والأكاديميين والفاعلين في مجال التعدين والهيدروكاربورات والتنقيب عن الماء وأيضا صناع القرار في مجال إعداد التراب الوطني.

## الهدف 2.426: إعطاء دينامية جديدة للقطاع المعدني الوطني

### المؤشر 1.2.426 : نسبة الرخص المعدنية غير النشيطة المحررة

| الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % | 35 | 30 | 20 | 15 | 10 | 10 | 2021 |

- **توضيحات منهجية**

المؤشر هو نسبة عدد الرخص المعدنية الغير النشيطة التي تم سحبها على إجمالي عدد الرخص المعدنية الممنوحة.

- **مصادر المعطيات**

مديرية المعادن والهيدروكاربورات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

القيود والمؤثرات المحتملة على المؤشر مرتبطة اساسا بتوفر الموارد البشرية والمادية وخاصة على مستوى المديريات الإقليمية المسؤولة عن تتبع ومراقبة الأنشطة المعدنية في الميدان.

- **تعليق**

يعكس المؤشر المجهودات المبذولة من طرف الإدارة فيما يتعلق بتتبع والمراقبة الميدانية للمشاريع المعدنية.

## المؤشر 2.2.426 : عدد الرخص المعدنية الممنوحة في إطار المنافسة بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج

| الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد | 0 | 0 | 2 | 5 | 10 | 25 | 2025 |

- **توضيحات منهجية**

يتم احتساب المؤشر على أساس عدد الرخص الممنوحة لمستثمرين جدد بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج المخصصة للنشاط المنجمي التقليدي وذلك بموجب القانون رقم 15-74.

- **مصادر المعطيات**

مديرية المعادن والهيدروكاربورات ومركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يعتمد إنجاز هذا المؤشر على المجهودات التي تبذلها الإدارة في إطار الترويج للمنطقة وعدد ونوعيتهم المستثمرين الذين سيعبرون عن رغبتهم للاستثمار في المنطقة.

- **تعليق**

سيتم تقسيم المنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج التي تمتد على مساحة 60 ألف كيلومتر مربع إلى مناطق يتم وضعها رهن إشارة المستثمرين بطريقة تدريجية وذلك عن طريق طلبات عروض لإبداء الاهتمام

## المؤشر 3.2.426 : عدد المساطر التي تم الرفع المادي عنها

| الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد | 0 | 0 | 20 | 40 | 60 | 100 | 2025 |

- **توضيحات منهجية**

يتم احتساب المؤشر على أساس عدد المساطير التي تم وضعها عبر الإنترنت على مجموع المساطر المتعلقة بتدبير التراث المعدني الوطني.

- **مصادر المعطيات**

مديرية المعادن والهيدروكاربورات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إنجاز المؤشر مرتبط بتعديل النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة للنشاط المنجمي ووضع النظام المعلوماتي الخاص بقطاع الطاقة والمعادن

- **تعليق**

انخرطت وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مشروع طموح يهدف إلى توفير جميع المعلومات للمستثمرين عبر الإنترنت وتمكينهم من التفاعل عبر الإنترنت أيضا.

## الهدف 3.426: تكييف مجالات التكوين التي تقدمها المؤسسات التابعة للوزارة مع احتياجات سوق الشغل، لا سيما في مجال المعادن والجيولوجيا والطاقة

### المؤشر 1.3.426 : معدل إدماج الخريجين

| الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % | 91 | 92 | 93 | 93,50 | 94 | 100 | 2025 |

- **توضيحات منهجية**

يتم احتساب المؤشر على أساس عدد المدمجين من إجمالي الخريجين.

- **مصادر المعطيات**

مدارس التكوين التابعة للوزارة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

عدد الوظائف ليس حصريا نظرا لعدم إبلاغ المدارس بالعديد من التوظيفات.

- **تعليق**

معدل إدماج ليس خاص بالتوظيف في ميدان المعادن والجيولوجيا.

## الهدف 4.426: تعزيز قدرات قطاع الطاقة والمعادن فيما يتعلق بمراقبة السلامة وتوقع المخاطر في المنشآت المعدنية

### المؤشر 1.4.426 : نسبة رفع الزيارات المنجزة لمراقبة السلامة والوقاية من المخاطر بالمنشآت المعدنية والشبه المعدنية

| الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % | - | - | 25 | 50 | 75 | 100 | 2025 |

- **توضيحات منهجية**

يتم احتساب المؤشر على أساس العدد الإجمالي لزيارات مراقبة السلامة والوقاية من المخاطر للمنشآت المعدنية والشبه المعدنية التي قامت بها مديرية المراقبة والوقاية من المخاطر والمديريات الجهوية والإقليمية.

- **مصادر المعطيات**

مديرية المراقبة ولوقاية من المخاطر والمديريات الجهوية والإقليمية لقطاع الطاقة والمعادن

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

### المؤشر 2.4.426 : نسبة الرفع من عدد عمليات تحليل العينات الجيولوجية

| الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % | 0 | 0 | 15 | 30 | 50 | 50 | 2025 |

- **توضيحات منهجية**

يتم احتساب المؤشر على أساس العدد الإجمالي للعينات الجيولوجية التي تم تحليلها من طرف مختبر التحليلات الجيولوجية والمعدنية

- **مصادر المعطيات**

  قسم مختبرات الطاقة والمعادن والجيولوجيا

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

# برنامج 427 : الطاقة

## 1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

إن استراتيجية برنامج الطاقة التي تم إعدادها سنة 2009، توفق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، وتهدف بالخصوص إلى:

- تأمين الإمدادات الطاقية وتوفير الطاقة،
- تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد وذلك بالحرص على توفير الطاقة بأسعار تنافسية،
- التخفيف من أثر تحويل واستخدام الطاقة على البيئة وصحة الإنسان وذلك من خلال تطوير الطاقات النظيفة وتحسين جودة المنتجات الطاقية،
- تقوية الاندماج الطاقي الجهوي للأسواق والشبكات.

وقد تمت ترجمة هذه الاستراتيجية إلى خارطة طريق واضحة ذات أهداف محددة ومتضمنة لبرامج عمل على المدى القريب والمتوسط والبعيد ومصحوبة برؤية واضحة من حيث الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية والتدابير الملموسة لتحسين جاذبية النموذج الطاقي المغربي.
ولقد سمحت المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية الطاقية من استعادة التوازن بين العرض والطلب على الكهرباء، بضمان هامش احتياطي يقدر ب 15٪، وذلك من خلال إنجاز برنامج وطني للتدابير ذات الأولوية يرتكز بالأساس على تقوية قدرات الإنتاج الكهربائي والشروع في الإصلاحات المؤسسة لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

وفيما يخص الطاقات المتجددة، يتجلى الهدف الذي اعتمدته المملكة المغربية لأفق سنة 2020 في رفع حصتها إلى 42٪ من القدرة الكهربائية المنشأة، وذلك بتطوير برنامج للطاقة الشمسية بقدرة 2000 ميغاواط وبرنامج للطاقة الريحية بقدرة 2000 ميغاواط وبرنامج للطاقة الكهرومائية بقدرة 2000 ميغاواط. ويقدر الاستثمار الإجمالي لمجموع هذه البرامج بحوالي 13,1 مليار دولار أمريكي.

وقد تمت مواكبة تنفيذ هذه البرامج باعتماد نصوص تشريعية وتنظيمية تهم قطاع الطاقات المتجددة، وكذا بإحداث مؤسسات جديدة، لاسيما الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN) ووكالة تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية (ADEREE) وشركة الاستثمارات الطاقية (SIE) ومعهد الأبحاث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة (IRESEN).

وقد تم تسريع وثيرة الانتقال الطاقي بالمملكة المغربية، بفضل الدفعة القوية التي أعطاها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله**، في خطابه بمناسبة مؤتمر الأطراف لتغير المناخ المنعقد بباريس يوم الاثنين 30 نونبر2015، لرفع حصة الطاقات المتجددة من 42 ٪ من القدرة المنشأة سنة 2020، إلى 52 ٪ في أفق سنة 2030. وسيتطلب تحقيق خذا الهدف إنجاز مشاريع من الطاقات المتجددة تناهز 10100 ميغاواط ما بين 2016 و2030، باستثمار يقارب 30 مليار دولار أمريكي.

أما فيما يتعلق بالنجاعة الطاقية، فبعد النجاح الذي عرفته البرامج والإجراءات التي تم إنجازها منذ إطلاق الإستراتيجية الوطنية الطاقية سنى 2009، والتي ساهمت في تطوير الخبرة الوطنية ووعي ملحوظ بفوائد النجاعة الطاقية، تمت ملامسته خلال الورشات واللقاءات والزيارات الميدانية التي نظمتها وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة سنة 2018 بالخصوص، أصبحت كل الظروف مواتية لتسريع وتيرة إجراءات النجاعة الطاقية في إطار رؤية استراتيجية تستهدف القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة وهي النقل الذي يستهلك حوالي 38٪ من الاستهلاك النهائي، يليه قطاع السكن بنسبة 33٪، ثم الصناعة بحصة 21٪. وتعد أيضا الفلاحة والإنارة العمومية من بين القطاعات التي تستهدفها تدابير النجاعة الطاقية، إضافة إلى المكامن الصغيرة للإقتصاد في الطاقة التي يمكن أن يكون لها وقعا مهما على المستوى الاقتصادي والإجتماعي.

وستمكن البرامج المقترحة في إطار مشروع الإستراتيجية التي تم عرضها بالمجلس الحكومي يوم 22 يونيو 2017، من تحقيق اقتصاد في استهلاك الطاقة بنسبة 20٪ في أفق سنة 2030. وقد تم اقتراح خريطة الطريق متضمنة لإجراءات ملموسة، حيث سيتم تنفيذ الشطر الأول من مشروع الاستراتيجية في إطار عقد برنامج بين الدولة والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية والجهات بالنسبة للخمس سنوات الأولى.

وتتجلى أهم الإجراءات المقترحة في تأهيل أسطول النقل وتطوير السياقة الإيكولوجية وإلزامية الإقتحاصات الطاقية بالنسبة للوحدات الصناعية الأكثر استهلاكا للطاقة، وتفعيل ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقي بالبنايات مع تطوير

استعمال سخانات الماء الشمسية واعتماد معايير الأداء الطاقي للأجهزة المنزلية، إضافة إلى تنمية استعمال الطاقة الشمسية في ضخ المياه في القطاع الفلاحي ووضع معايير إلزامية بالنسبة لمرافق ومعدات الإنارة العمومية.

وبغية تعزيز جاذبية النموذج الطاقي الوطني وتشجيع الإستثمار الخاص، تم الشروع في إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي للطاقات المتجددة وكذا مواصلة الإصلاح لوضع إطار مؤسساتي منسجم ومتكامل، بدأ بإعادة هيكلة الوكالة المغربية للطاقة المستدامة، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، ليشمل حاليا شركة الإستثمارات الطاقية التي أوصى مجلسها الإداري بإعادة تموقعها كشركة وطنية للخدمات الطاقية (Super ESCO)، للإشراف التقني على الطلبيات العمومية وتوفير المصاحبة التقنية وتحديد الإطار التقني وقواعد الأداء الطاقي لإنجاز مشاريع النجاعة الطاقية لفائدة الإدارات العمومية والجماعات الترابية.

وتتضمن خارطة الطريق لتطوير الغاز الطبيعي إنجاز محطة لإعادة تحويل الغاز الطبيعي المسيل بالجرف الأصفر، ومن المتوقع إنجاز محطات الدارة المركبة لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الغاز الطبيعي بقدرة إضافية تصل إلى 4800 ميغاواط للفترة الممتدة ما بين 2020-2030.
وعلاوة على ذلك، وفي إطار الإدخال المكثف للتقنيات المرنة، فإن المغرب يعتبر من بين الدول السباقة بالمنطقة الأورو-متوسطية التي أدخلت تقنيات تحويل الطاقة عبر الضخ (STEP) وذلك بإنجاز محطة أفورار لتحويل الطاقة عبر الضخ بقدرة 460 ميغاواط.
إن المغرب وبفضل امتداده على طول 3500 كلم من ساحل البحر، يطمح إلى إطلاق برنامج مهم لتطوير محطات تحويل الطاقة عبر الضخ البحرية (STEP Marines). حيث أن هذه الأخيرة وباقترانها بالحقول الريحية بوضع ديناميكي ستسمح بتحسين سلاسة منحنى الحمل خلال الذروة وجعل النظام الكهربائي الوطني مستقل عن وسائل إنتاج الطاقة الكهربائية الاحتياطية التي تعمل بالوقود الأحفوري.
أما على المستوى الجهوي، فيشكل اندماج الشبكات والأسواق الطاقية في المنظومة الطاقية الجهوية إحدى الأهداف ذات الأولوية في استراتيجية برنامج "الطاقة". ففي الواقع، يوفر اندماج الشبكات والأسواق الطاقية إطارا مناسبا لا يقتصر فحسب على تطوير التبادلات الكهربائية بل يساهم في التخفيف من المعوقات التقنية للتذبذبات الناجمة عن الطاقات المتجددة.
ولهذا الغرض، يعمل المغرب على:

- تعزيز روابطه الكهربائية مع الدول المجاورة ويتوفر على جميع الإمكانيات لكي يلعب دورا أساسيا في التبادلات الكهربائية في المنطقة الأورو- متوسطية، وكذا تعزيز التعاون الأورو-متوسطي وبين بلدان الجنوب.
- دمج تام لسوقه الطاقية بالسوق الأوربية، ولا سيما بالنسبة للكهرباء والغاز،
- تسريع التقارب بين السياسات والأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية وآليات ضبط وتسيير الأسواق الطاقية.

فيما يخص الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالمحروقات تهدف إلى تعزيز قدرات استقبال وتخزين المواد البترولية والفحم بمختلف الموانئ. وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي، فإن هذه الاستراتيجية تهدف إلى تطوير الغاز الطبيعي من خلال خارطة الطريق التي تم إرسائها في 16 دجنبر 2014 بغية تحقيق نسبة 20٪ من مزيج الطاقة الأولية من مصدر الغاز الطبيعي في أفق 2030.
وفيما يتعلق بالمنتجات البترولية ولتعزيز أمن إمدادات السوق الوطنية بهذه المنتجات، فإن الفاعلين الخواص في القطاع يواصلون تطوير المنشآت النفطية، لاسيما تلك المتعلقة بقدرات استقبال هذه المنتجات في مختلف موانئ المملكة، وذلك من أجل السماح بتنويع مصادر الإمدادات وتوزيع إقليمي أفضل للتوزيع مع إحداث مستودعات تخزين جديدة للمواد النفطية المكررة والرفع من مستوى مخزون الأمان.

وفيما يتعلق بالطاقة النووية، فإن هذا الخيار الذي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في المزيج الطاقي الوطني على المدى الطويل من برنامج "الطاقة"، من شأنه أن يلعب دورا هاما للحد من التبعية الطاقية الوطنية، ومكافحة انبعاثات الغازات الدفيئة والتخفيف من الآثار المترتبة عن التغير ات المناخية وكذا تحلية مياه البحر.

تجدر الإشارة الى أن الرسالة الملكية التي وجهت إلى الاجتماعات الأولى للطاقة تعتبر الطاقة النووي كخيار بديل على المدى الطويل.
على هذا الأساس، تم تطوير استراتيجية وطنية للطاقة في عام 2009 والتي تأخذ بعين الاعتبار إدخال الطاقة النووية في مزيج الطاقة بحلول عام 2030 وما بعده.
وهكذا، وفي إطار إعداد القرار السياسي بشأن إدخال الطاقة النووية في المغرب، أنشأت هذه الوزارة في عام 2009 لجنة التفكير في الطاقة النووية وتحلية مياه البحر (CRED).
في أعقاب توجهات هذه الوزارة، أعدت هذه الجنة ا أول تقرير تقييم للبنى التحتية النووية الوطنية. تم تقديم هذا التقرير إلى هذه الوزارة في عام 2010.
كذلك أعدت هذه الجنة تقرير التقييم الذاتي (SER)، والذي يغطي المجالات التسعة عشر المتعلقة بالتقدم وتطوير البنية التحتية النووية في البلاد، وفقا للمنهجية الموصي بها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA).

تم استعراض SER من قبل بعثة تقييم الوكالة الدولية للطاقة الذرية (INIR) في أكتوبر 2015 بعد طلب من هذه الوزارة. وقد تم تقديم تقرير هذه البعثة، الذي يتضمن توصيات واقتراحات وممارسات جيدة، إلى هذه الوزارة رسمياً في أوائل 2016 من قبل نائب مدير الطاقة النووية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. بعد ذلك، تم وضع خطة عمل متكاملة (IWP) لتنفيذ توصيات هذه البعثة من قبل لجنة التفكير بتعاون مع خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. تجري الآن مناقشة برنامج هذه الخطة وتطويرها لتلبية توصيات الوكالة.

وتجدر الإشارة إلى أن توصيات بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أحيلت في يناير 2016 إلى أعضاء لجنة القوانين النووية التابعة للمجلس الوطني للطاقة النووية.

أما فيما يخص التكوين، فقد قام المغرب بتنفيذ برنامج لإحداث معاهد للتكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية (IFMEREE)، حيث تم افتتاح المعهد الأول في وجدة. كما تم الشروع في أشغال بناء المعهد الثاني في طنجة.
أما بالنسبة للبحث والتطوير R & D، فقد تم تعزيز البنية التحتية وذلك بإنشاء "مجمع الطاقة الخضراء" على مساحة تصل إلى 8 هكتارات بمنطقة بنجرير من قبل معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة IRESEN، والذي يضم مختبرات متطورة وعدة منصات للاختبار ومشاريع نموذجية.
ولإنجاح الاستراتيجية للطاقية الوطنية، تم تفعيل مجموعة من التدابير التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية:

- القانون التأسيسي للطاقات المتجددة، الذي شهد مؤخرا بعض التعديلات والذي تم بموجبه فتح سوق إنتاج وتسويق الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقات المتجددة في وجه الخواص، مع إمكانية الولوج للشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد العالي والجد عاليHT -THT و دون سقف للقدرة. ويسمح أيضا، مع مراعات بعض الشروط، بولوج الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط ومستقبلا بولوج شبكة الجهد المنخفض BT.
- القانون المتعلق بالإنتاج الذاتي والذي يسمح للمستهلكين الكبار بإنجاز القدرة الكهربائية التي يحتاجونها من دون تحديد سقف لها مع الولوج لشبكة النقل الكهربائي.
- القانون المتعلق بضبط قطاع الكهرباء، والذي بموجبه أصبح المغرب يتوفر على هيئة وطنية مستقلة لضبط قطاع الكهرباء، من أجل مواكبة التطور الذي يعرفه قطاع الطاقة، لاسيما ما يتعلق بفتح سوق الكهرباء من مصدر متجدد في وجه الخواص. وستسهر هذه الهيئة على احترام القوانين الجاري بها العمل، وتحديد تعاريف وشروط الولوج للشبكة الكهربائية والربط الكهربائي.
- أما بالنسبة للنجاعة الطاقية، فقد تم تعزيز الإطار التنظيمي من خلال المصادقة على مرسوم بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقي للمباني وإحداث اللجنة الوطنية للنجاعة الطاقية في المباني.
- في سنة 2016، تم التطرق لإصلاح الإطار التشريعي ليشمل مراقبة جودة المواد البترولية السائلة، وضمان أولوية إمداد السوق الوطنية وضمان التزود بالمحروقات المكررة في محطات الخدمة أو مراكز التعبئة

وفي مجال المراقبة والوقاية من المخاطر، تجدر الإشارة إلى أن وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة تولي اهتماما خاصا لهذا المجال الذي تشوبه مخاوف حقيقية، مواجهتها تتطلب من الوزارة أن تجعل تعزيز الأمن والوقاية من المخاطر بالمنشآت الخاضعة لوصايتها إحدى أولوياتها.
في الواقع، تشمل القضايا الرئيسية لسياسة الأمن بالمنشآت الطاقية بالإضافة إلى السلامة الصناعية التي ترتكز على الوقاية من المخاطر، السلامة بمكان العمل، والتي ترتكز على الوقاية من حوادث العمل.
فمنذ عدة سنوات، قام قطاع الطاقة والمعادن بسلسلة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز الأمن بالمنشآت الطاقية. وتتعلق هذه الإجراءات خصوصا بافتحاص السلامة وتقييم المخاطر بمنشآت تكرير البترول ومستودعات التخزين ومراكز تعبئة غاز البوطان والمحطات الحرارية لتوليد الكهرباء.
وبالموازاة مع ذلك، تبذل جهود لمراجعة وتحيين القوانين والنصوص التشريعية والتنظيمية من أجل ملاءمتها مع السياق الحالي وخصوصا لتحسين أداء المنشآت الطاقية من حيث السلامة والوقاية من المخاطر. وبين النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالوقاية والسلامة في العمل والتي تقوم الوزارة بدراستها نذكر ما يلي:

- تعديل النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بأجهزة البخار وضغط الغاز؛
- مشروع لائحة تنظيمية متعلقة بتهيئة واستغلال مستودعات تخزين المحروقات السائلة ومحطات الخدمة ومحطات التعبئة.

وفيما يتعلق بالمراقبة، فقد قام قطاع الطاقة والمعادن بإصلاح الإطار التشريعي للمواد البترولية السائلة ليشمل مراقبة جودة هذه المواد، وذلك من أجل وضع منتجات بجودة عالية رهن إشارة الزبون، تستجيب لمعايير الأنظمة المعمول بها.

## 2. مسؤول البرنامج

مدير الكهرباء

## 3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الكهرباء
- مديرية المحروقات
- مديرية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية
- مديرية المراقبة والوقاية من المخاطر
- مديرية الرصد والتعاون والتواصل
- مديرية الموارد والشؤون العامة والنظم المعلوماتية

## 4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

### الهدف 1.427: تقليص التبعية الطاقية الوطنية

### المؤشر 1.1.427 : نسبة إنجاز القدرات الكهربائية المنشأة طبقا للاستراتيجية الطاقية

| الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % | 33,60 | 34,70 | 39,10 | 46,80 | 53,16 | 53,16 | 2021 |

- **توضيحات منهجية**

المؤشر هو مجموع نسب (٪) الطاقات المتجددة (الريحية والشمسية والمائية)، وتحسب بقسمة القدرة المنشأة لكل مصدر من مصادر الطاقات المتجددة على القدرة المنشأة الإجمالية

- **مصادر المعطيات**

- وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة؛
- الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN)؛
- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب -قطاع الكهرباء.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

  - توفر الأراضي.
  - تعزيز الشبكة الوطنية

- **تعليق**

## الهدف 2.427: تأمين الإمدادات الطاقية وتوفير الطاقة

### المؤشر 1.2.427 : الهامش الاحتياطي من الطاقة الكهربائية

| الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % | 12,50 | 24 | 21 | 17,70 | 19,20 | 24 | 2025 |

- **توضيحات منهجية**

يجب أن يضمن مخطط التجهيز الكهربائي هامشا احتياطيا كافيا لمواجهة الظروف الاستثنائية المحتملة والتي قد تؤثر على المنظومة الكهربائية (حوادث، جفاف، انخفاض القدرة الكهربائية المتبادلة للربط الكهربائي...).

- **مصادر المعطيات**

- وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة؛
- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب -قطاع الكهرباء.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

من أجل تأمين الإمدادات الطاقية يفترض توفير هامش احتياطي لا يقل عن 10 في المائة حسب المواصفات الدولية الجاري بها العمل.

- **تعليق**

### المؤشر 2.2.427 : مدة انقطاع الكهرباء المكافئة

| الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دقيقة | 0,64 | 4 | 3,50 | 3 | 2,50 | 4 | 2025 |

- **توضيحات منهجية**

- **مصادر المعطيات**
  - وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة؛
  - المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب -قطاع الكهرباء.
- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

تعتبر استمرارية التزويد بالطاقة مفهوما جد مهم لجودة الطاقة الكهربائية المزودة للمستهلكين النهائيين، يتم التعبير عنها بمدة الانقطاع المكافئة بالدقائق.

## الهدف 3.427: تعميم الولوج إلى الطاقة

### المؤشر 1.3.427 : نسبة الكهربة القروية

| الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % | 99,57 | 99,76 | 99,93 | 99,93 | 99,92 | 99,92 | 2021 |

- **توضيحات منهجية**

يتم تحصيل العناصر أو المعطيات المستعملة في حساب نسبة من خلال ورقة البحث. ويشمل هذا العدد المساكن التي شملها المسح جميع المباني التي يمكن أن تستفيد من الكهرباء. وتتم عملية إعادة المصادقة على هذه المعطيات أو العناصر، أثناء وضع أو تحديد الشطر المتعلق بها في إطار برنامج الكهربة القروية الشمولي

اعتمد مبدأ الحساب عند انطلاق برنامج الكهربة القروية الشمولي، على قسمة عدد المساكن المستفيدة في القرى أو الدواوير التي تم ربطها بالكهرباء على العدد الإجمالي للمساكن القروية بالمملكة.

**نسبة الكهربة القروية= (عدد المساكن المستفيدة في الدواوير أو القروى التي تم ربطها بالكهرباءx100) / العدد الإجمالي للمساكن القروية بالمملكة**

- **مصادر المعطيات**
  - وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة؛
  - المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الكهرباء.
- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

## الهدف 4.427: مثالية الدولة في مجال النجاعة الطاقية بالإدارات العمومية

### المؤشر 1.4.427 : سبة الاقتصاد في الطاقة مقارنة مع سيناريو العمل كالمعتاد

| الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % | - | - | - | - | - | - | |

- **توضيحات منهجية**

المؤشر هو النسبة (%) بين الاقتصاد في الطاقة النهائية والاستهلاك الكلي العام.

- **مصادر المعطيات**

- القطاعات الوزارية المعنية
- وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.
- شركة الإستثمارات الطاقية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- تخصيص الميزانية الضرورية لتنفيذ عقد برنامج بين الدولة والجهات والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية.
- اعتماد المعايير المطلوبة لتنفيذ هذا العق-البرنامج.

- **تعليق**

- هذا المشروع الذي تشرف عليه الوزارة سيتم الشروع في إنجازه بعد التوقيع على اتفاقية التمويل بقيمة 20 مليون أورو من طرف البنك الألماني (kfw ) وهبة كدعم تقني بقيمة 2 مليون أورو .
- توجد حاليا دراسة لتقييم مكمن الاقتصاد في الطاقة واقتراح برنامج عمل. وسيتم وضع نظام للتتبع للإجراءات البرمجة وتقييم نسبة الاقتصاد في الطاقة على مستوى الإدارات العمومية المعنية بهذا البرنامج.
- سيتم ملء وتحيين هذه الورقة بعد انتهاء الدراسة والموافقة على برنامج العمل.

## الهدف 5.427: تعزيز قدرات قطاع الطاقة والمعادن فيما يتعلق بمراقبة أمن المنشآت الطاقية والوقاية من المخاطر

### المؤشر 1.5.427 : نسبة الرفع من عدد العينات المأخوذة من المواد البترولية من أجل مراقبة جودتها

| الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % | - | - | 20 | 40 | 50 | 75 | 2025 |

- **توضيحات منهجية**

يتم اعداد هذا المؤشر بناء على العدد الاجمالي لعينات المواد البترولية المأخوذة من طرف المديريات الجهوية والإقليمية من أجل مراقبة جودتها بالمختبر الوطني للطاقة والمعادن وملحقاته.

- **مصادر المعطيات**

المديريات الجهوية والإقليمية لقطاع الطاقة والمعادن والمختبر الوطني للطاقة والمعادن وملحقاته.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

### المؤشر 2.5.427 : تخفيض مدة تسليم نتائج تحاليل المواد البترولية المنجزة من طرف قطاع الطاقة والمعادن لفائدة زبناء مختبرات التحاليل

| الوحدة | إنجاز 2017 | قانون المالية 2018 | مشروع قانون المالية 2019 | التوقع 2020 | التوقع 2021 | القيمة المستهدفة | سنة القيمة المستهدفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| % | 20 | 15 | 15 | 10 | 10 | 10 | 2025 |

- **توضيحات منهجية**

يتم إعداد هذا المؤشر بناء على المعادلة التالية:

ت ا ت : تاريخ ايداع طلب تحاليل لدى المختبر

ت ت ن: تاريخ تسليم التحاليل

$I_{1.2.1}$= (معدل ت ا ت – ت ت ن) باليوم

- **مصادر المعطيات**

مختبرات تحاليل المواد البترولية لقطاع الطاقة والمعادن (م م و م ) و زبناء المختبرات

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

# الجزء الثالث

# محددات النفقات

## 1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

### أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 13 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

| الدرجات/الرتب | الأعداد | | | % |
|---|---|---|---|---|
| | الذكور | الاناث | المجموع | |
| موظفي التنفيذ ( السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة) | 66 | 40 | 106 | 16,11 |
| موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة) | 46 | 51 | 97 | 14,74 |
| الأطر والأطر العليا ( السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة) | 296 | 159 | 455 | 69,15 |
| **المجموع** | **408** | **250** | **658** | **100** |

- جدول 14 : التوزيع حسب المصالح

| المصالح | الأعداد | | | % |
|---|---|---|---|---|
| | الذكور | الاناث | المجموع | |
| المصالح المركزية | 224 | 174 | 398 | 60,49 |
| المصالح اللاممركزة | 184 | 76 | 260 | 39,51 |
| **المجموع** | **408** | **250** | **658** | **100** |

- جدول 15 : التوزيع حسب الجهات

| المصالح | الأعداد | | | % |
|---|---|---|---|---|
| | الذكور | الاناث | المجموع | |
| جهة طنجة-تطوان-الحسيمة | 10 | 5 | 15 | 5,81 |
| جهة الشرق | 16 | 7 | 23 | 8,91 |
| جهة فاس - مكناس | 25 | 13 | 38 | 14,73 |
| جهة الرباط - سلا- القنيطرة | 13 | 10 | 23 | 8,91 |
| جهة بني ملال - خنيفرة | 25 | 8 | 33 | 12,79 |
| جهة الدار البيضاء- سطات | 14 | 4 | 18 | 6,98 |
| جهة مراكش - آسفي | 11 | 9 | 20 | 7,75 |
| جهة درعة - تافيلالت | 22 | 6 | 28 | 10,85 |
| جهة سوس - ماسة | 9 | 6 | 15 | 5,81 |
| جهة كلميم - واد نون | 3 | 2 | 5 | 1,94 |
| جهة العيون -الساقية الحمراء | 31 | 5 | 36 | 13,95 |
| جهة الداخلة - واد الذهب | 3 | 1 | 4 | 1,55 |
| المجموع | 182 | 76 | 258 | 100 |

- تعليق

## جدول 13: التوزيع حسب الدرجات/الرتب

**تجدر الإشارة إلى أن المجموع لا يضم توزيع موظفي معهد المعادن بمراكش ومعهد المعادن بتويسيت التابعين لقطاع الطاقة والمعادن حسب الدرجات/الرتب.**

| معاهد التكوين | الدرجات/الرتب | الأعداد | | |
|---|---|---|---|---|
| | | الذكور | الاناث | المجموع |
| معهد المعادن بمراكش | موظفي التنفيذ (السلم 6 و السلالم المطابقة) | 8 | 6 | 14 |
| | موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة) | 0 | 4 | 4 |
| | الأطر والأطر العليا ( السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة) | 16 | 7 | 23 |
| | المجموع | 24 | 17 | 41 |
| معهد المعادن بتويسيت | موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة) | 3 | 1 | 4 |
| | موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة) | 1 | 0 | 1 |
| | الأطر والأطر العليا ( السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة) | 10 | 0 | 10 |
| | المجموع | 14 | 1 | 15 |

## جدول 14: التوزيع حسب المصالح

**بالإضافة إلى أن هناك معهدين للمعادن تابعين للقطاع بمراكش وتويسيت يضمان على التوالي 41 و15 موظفة وموظف موزعين كالتالي:**

**معهد المعادن بمراكش:**

- **عدد الذكور: 24؛**
- **عدد الاناث: 17.**

**معهد المعادن بتويسيت:**

- **عدد الذكور: 14؛**
- **عدد الاناث:1.**

## ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 16 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2019 (مشروع قانون المالية)

| | النفقة | العدد |
|---|---|---|
| النفقات الدائمة | 123 458 833 | 714 |
| المناصب المحذوفة | 2 436 726 | 40 |
| عمليات التوظيف ( تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها) | 5 495 500 | 53 |
| عمليات الإدماج | 0 | 0 |
| مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور ( ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها) | 0 | |
| الترقيات في الدرجة والرتبة ( ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها ) | 6 179 100 | |
| نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين | 132 696 707 | 0 |
| نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة | 0 | |
| نفقات الموظفين المتوقعة | 132 696 707 | |

## 2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

# برنامج 460 : الدعم و القيادة

- **مشروع 1 : تحديث الادارة**
- **مشروع 2 : معالجة والمحافظة على الأرشيف**
- **مشروع 3 : دعم المهام**
- **مشروع 4 : تدبير الموارد**

يشمل جميع الاجراءات اللازمة لتدبير الإدارة في ظل ظروف متميزة

- **مشروع 5 : مساعدة للأعمال الإجتماعية**
- **مشروع 6 : إدخال المعلوميات**

تقوية النظام المعلوماتي لقطاع الطاقة والمعادن يهدف إلى تحقيق ما يلي:

**رفع مستوى البنية التحتية المعلوماتية :**

- رفع مستوى شبكة الأسلاك المعلوماتية والكهربائية بهدف الحصول على نفاذ موثوق لمستعملي التطبيقات بتحسين جودة الخدمة وتوفر النظم
- تجهيز المصالح الجهوية و الاقليمية بالمعدات المعلوماتية؛
- هجرة تدريجية إلى الحوسبة السحابية (منصة التطوير، الاختبار وتطبيقات ذات طابع إعلامي للعموم).

**ارساء هندسة وأدوات تمكن من تطوير امن الشبكة المعلوماتية وكذا قواعد البيانات للقطاع:**

- تسجيل عقد للربط المعلوماتي بين مختلف مواقع قطاع الطاقة والمعادن والربط بشبكة الانترنيت؛
- اقتناء الجدران النارية و برامج الحماية من الفيروسات؛
- اقتناء أداة للمساعدة المكتبية.

**التغطية الوظيفية للاجراءات العملياتية من خلال تطوير النظم الإدارية التالية:**

- تطوير نظام لتسيير إحصائيات المعدنية؛
- إحصائيات قطاعية؛
- التراخيص النفطية؛
- التراخيص المعدنية (وفقا للقانون 33 -13 عن مدونة التعدين)؛
- تسيير بعثات التدقيق والتفتيش؛
- تسيير التدقيقات الطاقية؛
- التسيير الإلكتروني للوثائق.

**الاستمرار في تنفيذ برنامج تقوية قدرات القطاع في مجال إدارة المشاريع:**

- تعزيز قدرات و كفاءات الفرق في مجال إدارة المشاريع؛
- تطوير ثقافة ادارة المشاريع (التعلم الإلكتروني).

- **مشروع 7 : مركز التوثيق**
- **مشروع 8 : ادخال المعلوميات**
- **مشروع 9 : تحديث الادارة**
- **مشروع 10 : دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة**

# برنامج 426 : الجيولوجيا و المعادن

- **مشروع 1 : دعم مؤسسات التكوين**

يهم هذا المشروع:

- تجديد الأجهزة التقنية والبيداغوجية،
- بناء مختبرات وحجرات دراسية جديدة،
- شراء مركبات خدمة والخاصة بنقل المتدربين،
- تجهيز المختبرات وشراء البرمجيات،
- صيانة المباني الدراسية والإدارية
- تجهيز مراقد الداخليات.

- **مشروع 2 : الإنعاش المعدني و دعم الأنشطة المعدنية و النفطية**

يشمل هذا المشروع إنجاز الأنشطة التالية:

- تحسين أدوات تدبير التراث المعدني من خلال إنجاز دراسة لملائمة النظام المعلوماتي الخاص بتدبير التراث المعدني والمستجدات التي جاء بها القانون المعدني الجديد؛
- تعزيز الترويج المعدني وإبراز مؤهلات القطاع المعدني الوطني من خلال:
  - تعزيز مشاركة المغرب في مختلف التظاهرات الوطنية والدولية (PDEAC و INDABA و MENA MINING ...)
  - تنظيم النسخة الأولى للتظاهرة الخاصة بالترويج للقطاع المعدني الوطني خلال سنة 2019.
- إنجاز برنامج تدريبي للموظفين المكلفين بتفتيش الشغل بالمناجم،
- تعزيز الموارد التقنية واللوجستية للمصلح المكلفة عن التتبع والمراقبة الميدانية للأوراش المعدنية؛
- إعادة تنظيم الربائد (الأرشيف) المتعلقة بالأنشطة المعدنية

- **مشروع 3 : الثروة الجيولوجية**

- **مشروع 4 : المخطط الوطني الخرائطي الجيولوجي**

يهم هذا البرنامج الانجازات التالية:

- إنجاز 05 خرائط جيولوجية بمقياس 1/000 100 بمنطقة الموريتانيد،
- إنجاز 02 خرائط جيولوجية بمقياس 1/000 50 بمنطقة المغرب الأوسط ،
- إنجاز 03 خرائط جيوكيميائية بمقياس 1/000 50 بجهة سوس ماسة ،
- إنجاز 04 خرائط جيوتقنية،
- رقمنة خرائط جيولوجية.

- **مشروع 5 : المراقبة التقنية و سلامة المنشآت المعدنية**

يهم هذا المشروع:

- تطوير قدرات مصالح المراقبة عبر:

- اقتناء معدات تقنية؛
- المساعدة التقنية والتدريب والتكوين.

- **مشروع 6 : دعم المختبرات**
- **مشروع 7 : دعم المهام**
- **مشروع 8 : الداخليات المدرسية**
- **مشروع 9 : دعم المهام**
- **مشروع 10 : دعم المهام**
- **مشروع 11 : برنامج تنمية إقليم جرادة**
- **شرح الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية**

| | |
|---|---|
| **المؤسسة العمومية ( تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)** | المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط |
| **الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية** | 84.267.000 درهم |
| **مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط** | تكوين المهندسين في مجال التخصصات المعتمدة من طرف وزارة التعليم العالي |
| **الأنشطة** | - أنشطة بيداغوجية و البحث العلمي المتعلق بتكوين المهندسين<br>- التكوين المستمر لصالح الشركاء<br>- التنشيط العلمي و تنظيم الندوات و الأيام الدراسية<br>- التعاون الدولي المتعلق بتبادل الطلبة و الأساتذة<br>- دعم الأنشطة الطلابية الموازية. |

# برنامج 427 : الطاقة

- **مشروع 1 : مراقبة المخزون الإحتياطي للمواد النفطية**
- **مشروع 2 : دعم قطاع الكهرباء**

**. إنجاز مخطط متعدد السنوات لوسائل الإنتاج والنقل والروابط بين الشبكات الكهربائية**

لقد تم إعداد برنامج تجهيز طاقات إنتاجية جديدة مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع الطلب على الكهرباء، وذلك من أجل ضمان التوازن بين العرض والطلب في أفضل ظروف السلامة والتكلفة. وتتضمن الخطة إنشاء قدرات إضافية: تصل إلى 837 ميغاواط سنة 2019.

وسوف تعرف كذلك سنة 2019 السعي لتنفيذ مشاريع انتاج الطاقة الكهربائية وبالخصوص مشاريع الطاقة الريحية والشمسية ومشاريع الطاقة الفوتوضوئية.

كما سيتم تعزيز شبكة نقل الكهرباء الوطنية المخصصة لنقل الطاقة التي ستولدها وسائل الإنتاج المبرمجة من خلال ربط محطات توليد الكهرباء بواسطة خطوط: 400 كيلو فولط و225 كيلو فولط و 60 كيلو فولط ومراكز التحويل.

وعلاوة على ذلك، وفي إطار تعزيز الاندماج الإقليمي للمملكة، فإنه يتم دراسة المشاريع التي تهم الربط مع الدول المجاورة:

- مشروع لتقوية الربط الكهربائي بين المغرب وإسبانيا، يتم حاليا دراسة جدوى المشروع، بالتنسيق مع مسير الشبكات الاسبانية؛
- مشروع لبناء الربط الكهربائي بين المغرب والبرتغال، يتم حاليا دراسة جدوى المشروع بالتعاون مع الطرف البرتغالي.

في إطار استكمال برنامج الكهربة القروية الشمولي، تمت برمجت عدد من الدواوير التي سيتم إنجازها خلال الفترة الممتدة من 20 18-2021 كالتالي:

- **الدواوير والمساكن المعنية بالبرنامج:**

الربط بالشبكة الوطنية: 1750 دوارا تضم 42838 مسكنا؛

وتتوزع هذه الدواوير حسب السنوات كالتالي:

| | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **عدد الدواوير** | 498(*) | 650 | 650 | 250 | 200 | **1 750** |
| **عدد المساكن** | 11 425 | 335 17 | 801 15 | 245 5 | 457 4 | **42 838** |

(*) : دواوير منجزة

- **المرافق السوسيو-اجتماعية:**

| | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **عدد المدارس** | 391(*) | 700 | 000 1 | 000 1 | 800 | **500 3** |
| **عدد المستوصفات** | 9(*) | 20 | 20 | 40 | 50 | **130** |
| **عدد المساجد** | 177(*) | 400 | 400 | 400 | 185 | **385 1** |

(*) : مرافق سوسيو-اجتماعية منجزة.

**إنجاز الدراسات اللازمة لتطوير قطاع** الكهرباء
لمواكبة التطور الذي يعرفه قطاع الكهرباء، ستشهد سنة 2019 إطلاق الدراسات التالية:

- دراسة حول نمذجة ومحاكاة الشبكات الكهربائية ذات الجهد الجد العالي والعالي والمتوسط بالمغرب لإعداد قدرات حقن الشبكات الكهربائية بالطاقة الكهربائية من أصل متجدد؛
- دراسة متعلقة بمدونة الشبكة الكهربائية (Grid Code): في إطار تعزيز وتنمية الطاقة المتجددة، تطمح وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة لتوحيد القواعد التقنية لتدبير الشبكات الكهربائية وكذا شروط وكيفيات الولوج لجميع مستويات التوتر عن طريق وضع نظام تقني لتسيير شبكات الكهرباء؛
- إطلاق دراسة حول الإنتاج الذاتي للكهرباء لفحص النصوص التنظيمية المتعلقة بالإنتاج الذاتي من أجل وضع نص تنفيذي يهيء الكيفيات والأساليب وشروط حصول المنتجين الذاتيين للكهرباء على رخصة لهذا الغرض.
- دراسة حول بلورة الرؤيا الاستراتيجية المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية على المدى الطويل بالتوافق مع العقد البرنامج المتعدد السنوات لهذا المركز.

**4. إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة**

لمرافقة التغيرات العميقة التي يعرفها قطاع الطاقة على مستوى الهيكلة والانفتاح على الفاعلين الخواص، التي انطلقت عام 2010، سيتم خلال سنة 2019 استكمال الترسانة التشريعية والتنظيمية عن طريق انجاز النصوص التالية:

- القانون رقم 48-15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء؛
- القانون 16.38 المتعلق بنقل الأنشطة المرتبطة بالطاقات المتجددة من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE) إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN)؛
- المرسوم رقم 2-15-772 المتعلق بالولوج إلى الشبكة الوطنية الكهربائية ذات الجهد المتوسط.

**فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية،** قامت هذه الوزارة بدور ريادي في صياغة ووضع اللمسات الأخيرة على القانون 142.12 المتعلق بالسلامة والأمن النووي والإشعاعي وإنشاء الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجال النووي والإشعاعي (AMSSNuR).

صدر هذا القانون في أغسطس 2014 ونشر في الجريدة الرسمية في سبتمبر 2014.

وفقاً للقانون المذكور، فإن AMSSNuR هي المسؤولة عن صياغة النصوص التطبيقية لتنفيذ أحكام القانون الساف الذكر.

تجدر الإشارة الى أنه قبل إنشاء AMSSNuR، أنشأت هذه الوزارة مجموعة عمل تتألف من ممثلين عنها، عن وزارة الصحة ومن المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية. وقد قامت هذه المجموعة بصياغة ثلاثة مشاريع مراسيم، اعتبرت أولويات: الحماية من الإشعاع، السلامة النووية واستخدام الإشعاعات المؤينة للأغراض الطبية.

بعد إنشاء AMSSNuR، سلمت هذه المشاريع الثلاثة للوكالة من طرف هذه الوزارة.

أقامت AMSSNuR لجنة تطوير الإطار التنظيمي ((CCR الذي سيضع 17 نصًا تنظيميًا في الفترة 2017-2018.

تمت صياغة خمسة نصوص تنظيمية من قبل CCR في عام 2017. وتتعلق هذه النصوص بما يلي:

- بنظام الرخص والتصاريح بالمنشآت والأنشطة التي تستعمل مصادر الإشعاعات المؤينة المنتمية للفئة II
- بحماية السكان والعمال والبيئة من المخاطر الناجمة عن التعرض للإشعاعات المؤينة
- باستخدام الإشعاعات المؤينة لأغراض طبية والطب الشرعي وطب الأسنان والطب البيطري
- بسلامة المصادر المشعة
- بالضمانات والبروتوكول الإضافي.

وقد قدمت هذه النصوص من قبل AMSSNuR إلى رئيس الحكومة الذي قدمها إلى الأمانة العامة للحكومة قصد اتخاذ الإجراءات الضرورية ذات الصلة.

في 9 أبريل 2018، أرسلت الأمانة العامة للحكومة هذه النصوص إلى هذه الوزارة التي ستقدمها قصد الدراسة من طرف لجنة القوانين النووية (CRN) التابعة للمجلس الوطني للطاقة النووية (CNEN). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوزارة مسؤولة عن الكتابة الدائمة للمجلس وكذا رئاسة اللجان المنبثقة عنه.

أيضا، بعد التصديق في عام 2015 من قبل المغرب عن اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية، ستبدئ هذه الوزارة عام 2018 عملية تعديل القانون 12.02 المتعلق بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية الصادر عام 2015 والذي يجب تعديله لمراعاة أحكام اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية.

)، خلال عام CNEN.2019) التابعة للمجلس الوطني للطاقة النووية (CRN. وقد تقرر اجتماع مع خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال هذه السنة، واستعراض، من قبل خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لمشروع التعديل الذي سيتم إعداده في إطار لجنة القوانين النووية (INIR) مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل تنفيذ توصيات بعثة IWP) التي زارت المغرب في أكتوبر 2015. ولتنفيذ هذا الاقتراح، تم تطوير خطة عمل متكاملة (INIRوقد كان هذا التعديل موضوعًا لاقتراح من قبل بعثة مراجعة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (
وبمجرد إصدار التعديل ونشره في الجريدة الرسمية، ستقوم هذه الوزارة عام 2020 بتطوير نصوصه للتطبيقات

## ▪ مشروع 3 : دعم الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقية

### 1. تطوير الطاقات المتجددة

بحلول سنة 2020، ستكون القدرة الإنتاجية الكهربائية المنشأة من مصادر متجددة ما يناهز 6391,5 ميغاواط، منها 2174,5 ميغاواط من الطاقة الشمسية، و2251 ميغاواط من مصدر الرياح و1966 ميغاواط من مصدر مائي.

في سنة 2019، ستكون القدرة الإنتاجية الكهربائية المنشأة من مصادر متجددة ما يناهز 4663.5 ميغاواط، منها 1025,5 ميغاواط من الطاقة الشمسية، و1731 ميغاواط من مصدر الرياح و1907 ميغاواط من مصدر مائي.

خلال للفترة 2018-2020، سيتم إنجاز قدرة منشأة إضافية تبلغ 1236 ميغاواط بالنسبة للطاقة الريحية و 1994,5 بالنسبة للطاقة الشمسية.

ومن أجل مواكبة تنفيذ الهدف المحدد لتطوير الطاقات المتجددة، يتم حاليا العمل لتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للطاقات المتجددة وكذا استكمال اصدار بعض النصوص التطبيقية وخاصة النص المتعلق بتحديد المناطق التي ستستقبل مواقع توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة الشمسية، وذلك بهدف تبسيط مساطر منح الرخص وتعزيز جاذبية قطاع الطاقات المتجددة للإستثمار الخاص.

وتبعا لاتفاقية تمويل "برنامج دعم إصلاح قطاع الطاقة" الموقعة بين المغرب والمفوضية الأوروبية في سنة 2009، أعطت وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة انطلاقة دراسة لتطوير الاستراتيجية الوطنية لتثمين الطاقة من الكتلة الحيوية.

### 2. تعزيز النجاعة الطاقية

ستعرف السنوات المقبلة منعطفا في مجال النجاعة الطاقية وذلك راجع من جهة، إلى الإجراءات التي باشرتها وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، والتطور الذي عرفته مسطرة المصادقة على مشروع الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية، ومن جهة أخرى إلى الاهتمام المتزايد للقطاعات المستهدفة وكذا الفرص المهمة التي يتيحها هذا الورش في مجال التعاون مع المنظمات وهيآت التمويل والدعم التقني. وتتجلى أهم الإجراءات فيما يلي:

- تم إدراج مجموعة من الإجراءات لتفعيل مبدأ "مثالية الدولة" في مجال النجاعة الطاقية. وقد تم في هذا الشأن، في إطار التعاون الألماني، إعطاء الانطلاقة لدراسة تحليلية للاستهلاك الطاقي بالبنايات والإدارات العمومية المستهدفة، والتي ستمكن من اقتراح. وسيمكن هذا المشروع من تقييم مكامن الاقتصاد في الطاقة واقتراح برامج متضمنة للإجراءات التي يجب اتخاذها حسب خصوصية كل بناية مع تحديد الاستثمار المطلوب وكذا اقتراح الاطار المؤسساتي والتنظيمي والمالي الملائم لتفعيل البرنامج في أحسن الظروف.
- وسيتم الإعلان رسميا على مشروع الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية بعد المصادقة النهائية عليها. وقد تم اقتراح إنجاز الشطر الأول منها في إطار عقد برنامج بين الدولة والجهات والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية يمتد لخمس سنوات، الذي يحدد التزامات الأطراف المعنية، التي تستهدف القطاعات ذات الإمكانات الكبيرة من حيث استهلاك الطاقة النهائية كقطاعات النقل والصناعة والمباني والفلاحة والإنارة العمومية، بهدف تحقيق اقتصاد في الطاقة يقدر بحوالي 20% بحلول سنة 2030.
- إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بالنجاعة الطاقية تطبيقا للقانون 09-47 وخصوصا تلك المتعلقة ب:
  - الأداء الطاقي الأدنى للمعدات والتجهيزات الطاقية،
  - الافتحاصات الطاقية الإلزامية
  - إحداث شركات الخدمات الطاقية.

- متابعة تفعيل أحكام المرسوم رقم 874-13-2 بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقي للمباني وبإحداث اللجنة الوطنية للنجاعة الطاقية في المباني من خلال وضع خطة عمل بالتشاور مع الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا القطاع. وستركز خطة العمل هاته على الحكامة والتواصل والتوعية والتحقق من الامتثال لأحكام هذا الضابط.
- إنجاز الدراسة المتعلقة ب "البرنامج الوطني لإنارة عمومية فعالة" في إطار المبادرة CEETI (مبادرة تحويل النجاعة الطاقية في المدينة) بدعم من البنك الدولي.

كما سيتم وضع خطة الافتحاصات الطاقية في القطاعات الأكثر استهلاكا للطاقة وكذلك نظام الافتحاصات الطاقية الإلزامية والدورية بعد نشر المرسوم المتعلق بالافتحاصات الطاقية الإلزامية تطبيقا لأحكام الفصل الرابع من القانون رقم 47-09.

وسيتم أيضا، دراسة إمكانية اعتماد تدابير تحفيزية في إطار عقد برنامج بين الدولة والجهات والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية لدعم البرامج المتعلقة بالخصوص بالمعدات والتقنيات الخاصة بالنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة كسخانات الماء الشمسية وضخ المياه بالطاقة الشمسية في الضيعات الفلاحية.

### ▪ مشروع 4 : المراقبة التقنية و سلامة المنشآت الطاقية

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز المراقبة التقنية للمنشآت الطاقية والمتمثلة في مراكز التعبئة ومحطات الوقود ومستودعا ت تخزين الهيدروكاربور السائل ومستودعات تخزين قنينات غاز البوطان والمراكز الحرارية لتوليد الطاقة الكهربائية. كما يسعى هذا الاجراء إلى توسيع المراقبة لتشمل أيضا منشآت الطاقات المتجددة. ومن أجل تحقيق هذا الاجراء، يتم اقت ناء، للمديريات الجهوية والاقليمية لقطاع الطاقة والمعادن، المعدات التقنية المخصصة لمراقبة المنشآت الطاقية.

### ▪ مشروع 5 : دعم المختبرات

ويهدف هذا المشروع إلى دعم مختبرات الطاقة والمعادن والجيولوجيا وذلك من أجل القيام بمهامها وأنشطتها على أحسن وجه وتعزيز أنشطة التحاليل المتعلقة بالمواد الطاقية، فإن الإجراءات التي تم تنفيذها أو قيد التنفيذ يمكن حصرها فيما يلي:

- تكوين موظفات وموظفي المختبرات في مجالات تحاليل المواد الطاقية، وأنظمة تدبير الجودة والصحة والسلامة؛
- إنشاء أربع مختبرات ملحقة في أكادير ومراكش ومكناس وطنجة.
- صيانة وإعادة تهييئ أماكن المختبرات؛
- اقتناء المعدات التقنية الخاصة بالتحاليل؛
- مصاحبة المختبرات من أجل وضع نظام تدبير الجودة بها؛
- مصاحبة المختبرات من أجل الحصول على الاعتماد 17025.

### ▪ مشروع 6 : تدبير سوق المواد النفطية و المحروقات

**1.تقوية قدرات استقبال وتخزين المواد البترولية:**

لتقوية سلامة تموين السوق الوطنية بالمواد البترولية، يقوم قطاع الطاقة والمعادن مرافقة الفاعلين بقطاع البترول في تطوير المنشآت البترولية خاصة المتعلقة بقدرات استقبال هذه المواد بمختلف موانئ المملكة، وذلك بدعمهم لدى مختلف القطاعات لتمكينهم من إنجاز استثماراتهم في الآجال المحددة.
ولهاذا العديد من المشاريع تمت برمجتها خلال فترة 2018-2021 في ميدان التخزين وتعبئة غاز البوتان والتوزيع.

بلغ مبلغ الاستثمار الخاص بمشاريع تخزين المواد البترولية والغازية 2 مليار درهم من أجل قدرة إجمالية 749.800 متر مكعب (أي بارتفاع 49% بالنسبة لقدرات تخزين المواد البترولية السائلة الحالية).
وستمكن هذه القدرات الإضافية من ارتفاع عدد أيام قدرة التخزين، وتتوزع هذه القدرات الإضافية كالتالي:

| | الوقود $m^3$ | الفيول وال $m^3$ | غاز البترول المسيل $m^3$ |
|---|---|---|---|
| **الجرف الصفر** | 591.000 | 108.000 | 20.800 |
| **المحمدية** | 16.000 | - | - |
| **العيون** | - | - | 6.000 |
| **مراكش** | 14.000 | - | - |
| **المجموع** | **621.000** | **108.000** | **26.800** |

**2.تنمية الغاز الطبيعي:**
بلغ الاستهلاك الوطني من الغاز الطبيعي سنة 2017 حوالي 1,15 مليار متر مكعب، بلغت الكمية المستوردة منه ما يناهز 1,07 مليار متر مكعب استعملت في إنتاج الكهرباء. وقد مثل الاستهلاك الوطني من الغاز الطبيعي حوالي 6% من مجمل الاستهلاك الوطني من الطاقة الأولية.
كما أن تزويد محطتي تهدارت وعين بني مطهر المستعملتين للغاز الطبيعي، يتم حاليا في إطار اتفاقيات استفادة المغرب من إتاوة، عبور الغاز الطبيعي الجزائري للتراب الوطني وعقود الشراء التي ستنتهي مدتها سنة 2021. وبالتالي فالوزارة بصدد دراسة التدابير الضرورية لضمان استمرارية تزويد هذه المحطات ما بعد سنة 2021.
وبالموازاة مع ذلك، فإن تفعيل الشطر الأول من المخطط الوطني لتطوير الغاز الطبيعي (غاز من أجل الكهرباء) يشكل أولوية، حيث تتم حاليا بلورة طلبات العروض لاختيار المجموعة التي سيوكل لها انجاز المشروع عبر التعاقد مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

- **شرح الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية**

| | |
|---|---|
| **المؤسسة العمومية ( تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)** | الوكالة المغربية للتجاعة الطاقية |
| **الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية** | 63.000.000,00 درهم |
| **مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط** | - اقتراح مخطط وطني ومخططات قطاعية وجهوية لتنمية النجاعة الطاقية على الإدارة<br>- صياغة برامج للنجاعة الطاقية وإنجازها<br>- تتبع أعمال التنمية في مجال النجاعة الطاقية المنصوص عليها في المخطط الوطني والقطاعي وتنسيقها والإشراف عليها على المستوى الوطني<br>- القيام بأنشطة الإنعاش في مجال النجاعة الطاقية<br>- تحديد مكامن النجاعة الطاقية على الصعيد الوطني وتقييمها<br>- تتبع أعمال الإفتحاصات الطاقية المنجزة على الصعيد الوطني وفقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل وتنسيقها والسهر على تفعيل توصيات أعمال الإفتحاصات المذكورة<br>- تعبئة الاليات والامكانيات المالية اللازمة لإنجاز البرامج التي تدخل في إطار مهامها<br>- اقتراح تعميم معايير وعلامات تتعلق بالنجاعة الطاقية للتجهيزات والآلات<br>- تولي اليقظة والملاءمة التكنولوجية في مجال النجاعة الطاقية، لا سيما من خلال إنجاز مشاريع نموذجية ذات طابع توضيحي أو تمثيلي أو تحفيزي<br>- تقديم رأي استشاري للإدارة بخصوص مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنجاعة الطاقية<br>- القيام بعمليات تحسيسية وتواصلية لتوضيح المنفعة التقنية والاقتصادية والاجتماعية للنجاعة الطاقية<br>- المساهمة في تشجيع التكوين والبحث والتطوير في مجال النجاعة الطاقية ولا سيما من خلال التعاون مع الهيئات المعنية<br>- المساهمة في التكوين المستمر للمستخدمين المتخصصين<br>- المساهمة في تنمية التعاون الدولي في مجال النجاعة الطاقية |
| **الأنشطة** | الإفتحاصات الطاقية والسهر على تفعيل توصيات أعمال الإفتحاصات المذكورة |

| | |
|---|---|
| **المؤسسة العمومية ( تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)** | المركز الوطني للطاقة و العلوم و التقنيات النووية |
| **الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية** | 134.675.000 درهم |
| **مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط** | - تنمية البحث العلمي في المجال النووي<br>- تطوير التطبيقات النووية في القطاعات السوسيو- اقتصادية<br>- توفير الدعم التقني للدولة في مجال الأمن و السلامة الاشعاعية و النووية<br>- المساهمة في تحضير الأسس التكنولوجية الضرورية لاعتماد خيار الطاقة الكهرو نووية |
| **الأنشطة** | الصحة:<br>-تطوير انتاج مواد الصيدلة الاشعاعية<br>-تطوير التقنيات النووية في مجال التغذية والبحث في الطب الحيوي<br>الزراعة:<br>-تطوير التقنيات النووية لدراسة تعرية التربة والعلاقة بين التربة والنبات<br>الصناعة:<br>-مراقبة جودة المواد والميكانزمات والمنشئات الصناعية<br>الطاقة:<br>-المساهمة في تطوير الأسس الازمة للخيار الكهرو نووية(الأمن والسلامة النوويين تدبير النفايات الاشعاعية، تكوين الموارد البشرية).<br>البيئة والموارد الطبيعية:<br>-تطوير التقنيات النووية لتقيم تلوث المجالات الطبيعية<br>-تتمين الموارد الجيولوجية والمعدنية<br>الماء والمناخ:<br>-دراسة دورة وجودة المياه ،تدبير مياه الري ودراسة مناخ الحقب السابقة<br>تدبير النفايات الاشعاعية:<br>-جمع ومعالجة وتخزين المواد المشعة المستعملة<br>الأمن والسلامة النوويين:<br>- تقديم الدعم التقني للسلطات العمومية في مجال الأمن والسلامة الاشعاعية والنووية |